المؤتمر الدولى الثالث للعلوم الإنسانية والاجتماعية
مدينة الشارقة– الإمارات العربية المتحدة ٧- ٩ فبراير ٢٠٢٤
تحت عنوان
قراءات فى التاريخ والثقافة والمجتمع والعلوم الإنسانية

وفاء نعيم*

عقد الاتحاد الدولى للمؤرخين "للتنمية والثقافة والعلوم الاجتماعية"، المؤتمر الدولى الثالث للعلوم الإنسانية والاجتماعية تحت عنوان "**قراءات فى التاريخ والثقافة والمجتمع والعلوم الإنسانية**" خلال الفترة من ٧–٢٠٢٤/٢/٩ فى دولة الإمارات العربية المتحدة– مدينة الشارقة، وذلك بالتعاون مع جامعة سنار بالسودان وجامعة الملك فصل بتشاد. بلغ عدد الأوراق العلمية المشاركة فى هذا المؤتمر ١١٤ ورقة علمية لأكثر من (١٢٤ باحثًا) من العراق ومصر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والكويت والجزائر وليبيا والمغرب والأردن والمملكة العربية السعودية والسودان، انتظمت هذه الأوراق العلمية فى ٢٢ جلسة علمية على مدار ثلاثة أيام، سواء بالجلسات العلمية الحضورية أو الجلسات العلمية التى تمت عن بُعد وعقدت عبر تطبيق زووم(Zoom) للباحثين الذين لم يتمكنوا من الحضور.

أهداف المؤتمر

- نشر الوعى بالتاريخ والعلوم الإنسانية والاجتماعية، وتقديم دراسات تاريخية واجتماعية وإنسانية بقراءات جديدة.
- خلق بيئات للتعارف والتواصل واللقاءات العلمية والفكرية المباشرة بين الباحثين لتعزيز التواصل الاجتماعى والعلمى والثقافى، وتبادل الخبرات والأفكار.
- الارتقاء بمستوى البحث العلمى والدراسات العلمية لتقديم كل ما هو أفضل فى ميادين المعرفة والعلوم.

* أستاذ علم الاجتماع، بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

- محاولة سد النقص فى الدراسات الإنسانية بفروعها المختلفة، وإعطاء فرصة لمزيد من البحث والتقصى والدراسة.
- تحقيق التشاركية فى الأعمال الثقافية والفكرية والعلمية والتاريخية المشتركة.

محاور المؤتمر

نوقشت جميع الأوراق والبحوث المقدمة للمؤتمر، التى تم عرضها فى سبعة محاور أساسية، والتى يتناولها العرض التالى:

المحور الاجتماعى: "**تحليلات عميقة فى العلوم الاجتماعية وتأثير الثقافة على المجتمع**"

ركزت دراسات هذا المحور على موضوعات عدة، لها تأثيرات عميقة على الثقافة والمجتمع، فقد تناولت إحدى الدراسات موضوعًا حول توظيف القيم الاجتماعية فى العلاقات العامة، حيث أكدت هذه الدراسة على أهمية القيم الاجتماعية وما تلعبه من دور مهم فى العلاقات العامة والإعلان، إضافة إلى وسائل الاتصال الجماهيرية، لتكون مرضية وذات أداء مقبول فى المؤسسات المختلفة، وما تقدمه تلك المؤسسات من الخدمات بما يتناسب مع المستهلك لما يمتلكه العاملون من قيم اجتماعية تتناسب مع دور المؤسسة، وذلك لحصول تلك المؤسسات والهيئات التى يمثلونها على ثقة الجمهور المستهدف، كما تعد القيم الاجتماعية مجموعة من التصرفات الأخلاقية للفرد والمجتمع داخل المؤسسات وخارجها، وتتميز تلك الأخلاقيات بكل ما هو إيجابى ومقبول لدى المؤسسات من نشاطات العلاقات العامة. ولذلك لابد على العاملين فى العلاقات العامة والإعلان ووسائل الاتصال الجماهيرية، التمتع بقيم اجتماعية وصفات سلوكية مناسبة.

وتأتى دراسة أخرى لتركز على قضية الخطاب الدينى المعتدل ودوره فى الحد من التطرف فى العراق، وقد طرح الباحث فرضية أساسية مفادها "**كلما كان الخطاب المعتدل سائدًا كلما انعكس ذلك على التطرف والعكس**"، وقد تناول الباحث فى ورقته أنواع الخطاب الدينى التى تتحدد فى: الخطاب الدينى المتشدد، الخطاب الدينى المتوسط المعتدل، الخطاب الدينى المتساهل، الخطاب الدينى المذهبى أو الطائفى، كما ركز الباحث على أسباب الطائفة، والتى تتمثل فى: الخلاف الدينى الذى يعتقد كل طرف بأن طائفته على حق والآخر مخطئ، وغياب العدالة فى توزيع موارد الدولة فى مناطقها ومحافظاتها بسبب تخريب مفهوم المواطنة وتغييب العدالة، ويعد الجهل أحد الأسباب المغذية للطائفة كونه يمثل أرضية خصبة للتطرف والتعصب بكل أشكاله.

وتناول بحث آخر قضية "تكيف الأسر محدودة الدخل مع الأزمات المالية"، وذلك بالتطبيق على محافظة مسقط، طرح البحث تساؤلات حول التدابير التى تستخدمها الأسر محدودة الدخل لتنويع مصادر دخلها التى تمكنها من تجاوز آثار تقلبات الإنفاق، ومساهمة التضامن الأسرى والقرابى والمجتمعى فى مواجهة آثار الأزمة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن آليات ترشيد الإنفاق التى تتبعها الأسر محدودة، وتتمثل فى: الاكتفاء بتعليم الأبناء بمراحل تعليمية محددة وتوجيههم للعمل، البحث عن عمل إضافى لزيادة دخل الأسرة، استغلال فترة العروض التسويقية (التخفيضات) لشراء الاحتياجات وتخزينها لوقت حاجتها، اللجوء إلى الرهن، إعادة تدوير بعض المواد بعد الانتهاء من حاجتها الأساسية، شراء ملابس فى وقت الأعياد فقط، شراء الأثاث والأجهزة المستعملة. أما عن الآليات الخاصة بالعلاقات التضامنية، فقد أكدت الدراسة فى نتائجها أن الأسر تلجأ عند حاجتها إلى العلاقات القرابية كالاستدانة من الأهل أو الأصدقاء أو المؤسسات والجمعيات الخيرية.

المحور الثانى: التغيرات الاقتصادية فى القرن الحادى والعشرين

ركزت دراسات هذا المحور على قضايا التنمية المستدامة، فقد تناولت إحدى الدراسات موضوعًا عن ممارسات استراتيجية الإنتاج الفاعلة فى معمل سمنت الكار فى محافظة النجف الأشراف، وقد وضح الباحث العلاقة بين استراتيجية الإنتاج الفاعلة وتأثيرها على التنمية المستدامة فى هذا المصنع، وقد أكدت الدراسة على ضرورة الاهتمام باستراتيجية الإنتاج الفاعلة باعتبارها أداة أساسية فى تعزيز التنمية المستدامة لمخرجات المصنع من خلال تحقيق أبعادها المتمثلة فى البعد الاقتصادى، والبعد التكنولوجى، والبعد الاجتماعى، والبعد البيئى لضمان الحفاظ على عملائها وجذب العملاء فى المستقبل.

كما اهتمت إحدى الدراسات بقضية "التمكين الاقتصادى للمرأة ودوره فى تحقيق التنمية المستدامة"، حيث يعد التمكين الاقتصادى رافدًا من روافد تحقيق التنمية المستدامة، وركيزة من ركائز الاقتصاد، وتسهم المرأة بدور فى الجهود التنموية المبذولة والمشاركة الفاعلة فى الحياة الاقتصادية، لذا يهدف التمكين الاقتصادى للمرأة إلى تحسين قدرتها وفرصها للمشاركة فى سوق العمل، ونشر ثقافة ريادة الأعمال بين النساء والفتيات، وأشارت الدراسة إلى أن هناك العديد من التحديات التى تؤثر بالسلب على مقدرة المرأة ومشاركتها الفعالة فى الحياة الاقتصادية على الرغم

من الجهود المبذولة لتحقيق التمكين الاقتصادى للمرأة، ومن أهم هذه التحديات: انخفاض مشاركتها فى سوق العمل، ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث مقارنة بالذكور، تراجع ظروف العمل بالنسبة للمرأة فى سوق العمل، وبخاصة فى القطاع الخاص غير الرسمى.

وقد أولت دراسة أخرى الاهتمام بدور الاستثمار الأجنبى المباشر فى تعزيز التنمية المستدامة فى العراق، حيث تسعى الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إلى استقطاب الاستثمار الأجنبى المباشر لما له من أثر فى التنمية الاقتصادية، ونقل الخبرات. كما تناول الباحث أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبى المباشر، أهم هذه المحددات التى تتعلق بالدولة المضيفة لها، ومجموعة المؤشرات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية المرتبطة بها، وهناك مجموعة أخرى من العوامل ترتبط بخصائص الشركات المتعددة الجنسيات وأهدافها وسياسة الدولة الأم، وطبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية التى ترتبط بالدولة المضيفة، مثل توافر الاستقرار السياسى، وتوافر الاستقرار الاقتصادى، والنزاهة والشفافية القانونية والإدارية، والانفتاح الاقتصادى، وسعر الصرف، وحجم السوق واحتمالات النمو، وتكلفة اليد العاملة.

المحور الثالث: **التغيرات السياسية فى القرن الواحد والعشرين**

اهتمت دراسات هذا المحور بتأثير الأزمات الدولية على هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية العالمية، مثل الأزمة الأوكرانية؛ حيث تشكل الأزمة الأوكرانية الراهنة أبرز التحديات التى تواجه العلاقات الأمريكية– الروسية، فما بين السعى الأمريكى إلى تثبيت الهيمنة وبين المعضلة الروسية لتحديد هوية ما بعد الحرب الباردة، جاءت الأزمة الأوكرانية لتثير العديد من التساؤلات فى المجتمع الدولى ككل وحول العلاقات الأمريكية الروسية بالتحديد، نظرًا لما تمثله الأخيرة من أهمية بالنسبة للطرفين، وسعى كل منهما لحل تلك الأزمة.

أما القضية الثانية التى ركزت عليها دراسات هذا المحور فهى قضية التنافس الدولى والإقليمى وتأثيره على شمال أفريقيا "ليبيا نموذجًا"، فقد أصبح التنافس الدولى والإقليمى ظاهرة تميز العلاقات الدولية حاليًا، إن هذه الخلافات التى تسود بين الدول فى هذه الحقبة من النظام الدولى ذات طبيعة تنافسية، يصعب وصفها بأنها خلافات إيديولوجية ذات طبيعة تصارعية، وبالتالى فإن السمة الغالبة التى تتميز بها قواعد إدارة العلاقات بين هذه القوى هى سمة التنافس، وتنفرد ظاهرة الصراع الدولى عن غيره من الظواهر السياسية بأنها ظاهرة متناهية التعقيد، ويرجع ذلك إلى تعدد

أبعادها، وتداخل مسبباتها ومصادرها وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، وتفاوت المستويات التى تحدث عندها وذلك، من حيث المدى أو من حيث الكثافة والعنف.

واهتمت دراسة أخرى بالتحولات السياسية فى المنطقة العربية وتأثيرها على الدولة الأردنية.

تناولت هذه الدراسة التعريف بالبعد العربى فى السياسة الخارجية الأردنية، وأهم التحولات السياسية فى المنطقة العربية منذ عام ٢٠١١، وتحليل تأثير التحولات السياسية فى المنطقة العربية على الدولة الأردنية، وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن النظام السياسى الأردنى يؤمن بأن الواقع الأردنى مرتبط تمامًا بواقعه الإقليمى، والمستجدات على الساحة الدولية، وهذا من أكبر التحديات التى يواجهها النظام الأردنى قيادة وشعبًا.

وتأتى دراسة أخرى لتركز على تحديات البيئة الداخلية فى مواجهة الأمن الوطنى العراقى، وأكد الباحث فى مستهل ورقته البحثية على المفهوم الأمنى الوطنى، يشمل هذا المفهوم كل القضايا العسكرية والسياسية والاقتصادية والبيئية، وتعانى دولة العراق من العديد من التحديات على مستوى البيئة الداخلية وما تفرضه من متغيرات محيطة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية. ويواجه الأمن الوطنى العراقى العديد من التحديات لاسيما على المستوى الداخلى، إذ باتت المنظومة الأمنية تعانى من اختلالات ذاتية تتعلق بنشأتها وتكوينها وتأثير السياسة عليها. وهذه التحديات تتعلق بالجوانب السياسية كالإخفاقات التى منيت بها العملية السياسية فى العراق، وكذلك طبيعة البنية الاقتصادية كالاقتصاد أحادى الجانب أو الاقتصاد الريعى، إضافة إلى الجوانب الاجتماعية التى تتعلق بالسياسات الاجتماعية خاصة الفقر والبطالة، فضلًا عن وجود تحديات حديثة غير مرئية تجسدت فى الإرهاب الإلكترونى والجرائم الجنائية الحديثة كالتهديد والاختطاف واختراق المعلومات الشخصية والمخدرات والجرائم السيبرانية التى تهدد مؤسسات الدولة برمتها. كما أكدت الدراسة على أن ظاهرة الفساد متفشية فى كثير من مرافق الدولة، إضافة إلى الخلل فى النسيج الوطنى الذى له الأثر البالغ فى مستوى الولاء والانتماء للوطن.

المحور الرابع: **تأثير تكنولوجيا المعلومات على المجتمعات والثقافات**

ركز هذا المحور على أهمية ودور الذكاء الاصطناعى فى مجالات متعددة، من بينها التعليم والتعلم، فقد أصبح الذكاء الاصطناعى المحرك الأساسى فى التقدم والنمو والازدهار فى شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما أصبح ضرورة ملحة فى العملية التعليمية، نظرًا

لسرعة مخرجاته من ابتكارات وتنافس على تقنياته، واستباق تحدياته بوضع الحلول الناجحة. فقد اتجهت معظم الدول، نحو الاستثمار فى تفعيل آلياته ومعاييره، لتحقيق أهداف تنموية طموحة لتعزيز وتسريع وتفعيل تطبيقات الذكاء الاصطناعى على تدريب المؤسسات التعليمية على ثقافته، للاعتماد عليه كونه يقدم معلومات وبيانات استشارية دقيقة فى البرمجة والتخطيط والإبداع والتفكير الابتكارى لمسايرة التعليم والتعلم.

كما بينت أيضًا إحدى الدراسات أهمية الذكاء الاصطناعى فى محاكاة نظم الذكاء الإنسانى وتطويرها، كما يسهم بتقنياته وأساليبه ومعطياته ومكوناته ومخرجاته، فى مجال التخطيط والتصميم للبرمجة التعليمية، وكيفية مساعدة المتعلمين والمعلمين فى التطور العلمى والحضارى فى مستقبل التعليم والتعلم، وذلك بمد العالم والمتعلم بشتى الابتكارات، وكيفية تطويرها. وقد أكدت هذه الدراسات على أن أنظمة الذكاء الاصطناعى، أنظمة مشبعة بتصميمات تعالج البرامج والمناهج وتعلم المتعلم، وأن الذكاء الاصطناعى خادم الذكاء البشرى ويسهم فى التنمية المعرفية له.

كما تناول أحد البحوث المقدمة موضوعًا حول طرق انتشار الشائعات فى مواقع التواصل الاجتماعى، إذ تنتشر الشائعات بأنواعها وتصيب جمهور هذه المواقع بشكل يومى ومستمر، فقد تناول البحث أساليب ترويج الشائعات، والتى تتمثل فى؛ أسلوب التكرار من خلال إعادة نشر وبث نفس الشائعة، وأسلوب العقيدة والدين، وأسلوب العاطفة والاستعطاف، وأسلوب الشعارات، وأسلوب الاختلاق، وأسلوب الاستنكار، كما صنف الشائعات إلى (الشائعات الاجتماعية– الشائعات الاقتصادية– الشائعات الدينية– الشائعات الثقافية– الشائعات الفنية– الشائعات الصحية)، وقد أكدت الدراسة فى نتائجها أن كثرة مستخدمى مواقع التواصل الاجتماعى سهل طريقة انتشار الشائعات بين أفراد المجتمع.

كما أولت بعض الدراسات أهمية للحرب السيبرانية وتأثيرها على الأمن القومى العربى، حيث ركزت هذه الدراسة على القضايا المتعلقة بتحديات الأمن القومى العربى، وكيف أثرت الجريمة السيبرانية على الأمن القومى العربى، وقد توصلت الدراسة إلى أن الجريمة السيبرانية تزداد بشكل مباشر عن طريق الإيميلات الإلكترونية، وذلك بإرسال بعض الإيميلات الوهمية التى تحمل بعض الفيروسات التى تساعد على الاختراق، وذلك لسرقة المعلومات والأموال وتعطيل الأنظمة الحيوية. كما أوضحت الدراسة أن من التهديدات المحتملة للجريمة السيبرانية الاختراق الإلكترونى والتجسس السيبرانى من خلال استغلال الثغرات الأمنية فى البنية التحتية السيبرانية للوصول إلى معلومات

سرية وأمنية حول الحكومات والشركات والمؤسسات الحيوية، وقد تستخدم تلك المعلومات فى التأثير على القرارات، أيضا من التهديدات المحتملة للجريمة السيبرانية التى تهدد الأمن القومى العربى، الحروب السيبرانية، فقد تقوم دولة أو جماعة إرهابية بهجمات بغرض الإضرار بالبنية التحتية للبلاد، وقدرتها العسكرية والاستخباراتية والاقتصادية، مما يؤثر على الأمن القومى العربى.

المحور الخامس: **الجغرافيا والتغيرات المناخية " تفاعلات البيئة والمجتمع فى وجه التحديات البيئية"**

ركزت دراسات هذا المحور على التجليات الأخيرة لظاهرة التغيرات المناخية التى تعكس مشهدًا عالميًا بالغ الخطورة، إذ ضربت تأثيرات ذلك التغير من احترار وجفاف وفيضانات مختلف المعمور البشرى، بينما فى تلك المناطق البكر التى ظلت لقرون بعيدة عن نشاط الإنسان وأفعاله المنتهكة لتوازن البيئة واستدامتها.

ورغم مساهمة العالم العربى المحدودة فى ظاهرة الاحترار العالمى، مع تفاوت واضح فى تأثير بعض دوله خاصة النفطية منها، فإنه يجد نفسه فى "قلب المعركة"، متحملًا فاتورة باهظة نتيجة تغيرات المناخ، فالجفاف وحرائق الغابات وارتفاع منسوب مياه البحار وارتفاع درجات الحرارة والفيضانات العنيفة، تجعل المنطقة أمام مفترق طرق، خاصة أن التقديرات الدولية تشير إلى أن جهود المنطقة لتجنب عواقب تلك الأزمة ما زالت تعانى من الضعف وعدم المرونة، وإن كانت هناك نقاط مضيئة تبذلها بعض الدول، ليس فقط لتخفيف العواقب الوخيمة لتقلبات المناخ، وإنما كذلك لاقتناص الفرص التى يتيحها الاقتصاد الأخضر وتكنولوجيا الطاقة المتجددة ومشاريع التنمية المستدامة.

لقد اهتم أحد البحوث المقدمة بالتغيرات المناخية وتأثيرها على تمكين المرأة؛ حيث يعتبر تغير المناخ عاملًا مضاعفًا للخطر؛ حيث يزيد من حدة الأزمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتواجه النساء والفتيات جميع أشكال التمييز القائم على النوع الاجتماعى، بما فى ذلك العنف والاتجار بالبشر وزواج القاصرات والهجرة القسرية وغيرها من أشكال العنف والتمييز. ويحد التفاوت بين الجنسين من قدرة المجتمعات على التكيف مع هذه التغيرات، وقدرتها على الصمود فى وجه هذه التحديات المناخية والأضرار البيئية، فتتسبب ظواهر عدة كالفيضانات، وإزالة الغابات واستنزاف الأراضى الزراعية وندرة المياه وتقلب سقوط الأمطار فى مواجهة النساء لأعباء اقتصادية بسبب أنواع مختلفة من التهميش.

وتأتى دراسة أخرى لتركز على سياسات مواجهة الدولة المصرية للتغيرات المناخية؛ إذا تنطلق الرؤية المصرية فى ملف تغير المناخ من ركيزتين أساسيتين: الأولى ضرورة التمسك بمبدأ المسئولية المشتركة متباينة الأعباء فى التعامل مع ظاهرة تغير المناخ، مراعاة لتفاوت قدرات الدول وأهمية التوازن بين جهود خفض الانبعاثات وبين جهود التكيف مع آثار المناخ مع احترام الملكية الوطنية للإجراءات.أما الركيزة الثانية: التأكيد على ضرورة توفير التمويل المستدام والمناسب للدول النامية لمواجهة تلك الظاهرة، وهو التمويل الذى لا يزال قاصرا على الوفاء بالاحتياجات، وهذا جنبا إلى جنب مع توفير وسائل التنفيذ من التكنولوجيا وبناء القدرات، مع ضمان عدم فرض أعباء إضافية على الدول الفقيرة والنامية.

بينما تناولت دراسة أخرى جهود دولة الإمارات العربية المتحدة فى مواجهة التغيرات المناخية، والتى تتسم بالشمول والاستباقية والنظرة المستقبلية طويلة المدى، فضلًا عن التحرك عبر دائرة واسعة من المسارات والمبادرات المنسقة والمتشابكة، وهو ما يعكس توجهًا استراتيجيًا لكل مؤسسات الدولة والشركاء فى القطاعين الأهلى والخاص، بما يضمن الفاعلية والمرونة والاستدامة والقدرة على الإنجاز، وفقًا للتوقيتات والخطط المرسومة.

المحور السادس: **الفن والثقافة "التحولات فى الثقافة والهوية والفن فى العالم المعاصر"**

ركزت دراسات هذا المحور على عدد من القضايا أهمها: توظيف الأسطورة والموروث الشعبى فى مسرح الطفل، فقد زخر الأدب العراقى بالكثير من الأساطير، بوصفها أحد الموروثات الشعبية القديمة التى ارتكز عليها تاريخ العراق فى بناء تراثه لما لها من أهمية كبيرة فى استلهام قواعد ومرتكزات المعتقدات الدينية والاجتماعية، فيمكن عد الأسطورة كبذرة للوعى عند الفرد فى نماء فضائه المعرفى ضمن إطار موروثاته الشعبية، سيما أن حضارة وادى الرافدين هى من رسخت الفكر المعرفى وإشادات السقف العلمى والمعرفى لمهد الحضارات البشرية.

وتأتى دراسة أخرى تتناول "العمارة الإسلامية والهوية الثقافية بين التأثر والتأثير"، وقد تم التركيز على عمارة المساجد الإسلامية وعلاقتها بالهوية الثقافية، وذلك لأن التراث الثقافى هو المحور الأساسى لتكوين هوية إسلامية خاصة تؤثر وتتأثر بالحداثة المعاصرة، وفى الوقت نفسه شكلت إرثًا إسلاميًا مميزًا يحتذى به، وهذا الإرث مصدر فخر واعتزاز للأمة الإسلامية قديمًا وحديثًا.

المحور السابع: **التاريخ "تاريخ البشرية: رؤى جديدة"**

ركزت دراسات هذا المحور على قضايا فى الفكر التاريخى، فقد بدأت إحدى الدراسات بتساؤل رئيس هو: لماذا نكتب التاريخ؟ ومن يكتبه؟ وقد أجاب على هذا التساؤل فى ظل رؤية التأهيل الحضارى لقرن جديد، فقد قدم الباحث قراءة للتاريخ والتأهيل الحضارى؛ حيث أشار إلى أنه فى عصر تعددت فيه المناهج، وتنوعت فيه الرؤى، واختلفت فيه المرجعيات، لابد من من موقف علمى واضح ينبنى على ثوابت راسخة تبرز المنهج القويم فى كتابة التاريخ، ومواصفات من يكتبه، لأنه فى غياب المنهج تتبعثر الطاقات وتتفتت الجهود، ويشتد التعصب، وتتضاءل الفاعلية، ويضعف العطاء.

ولاشك أن النظر فى إعادة كتابة تاريخنا هو تأصيل للهوية، وتحصين لقلاعنا من الانهيار الداخلى، والغزو الخارجى.

وتأتى دراسة أخرى لتركز على قضية الوعى التاريخى: أهميته ودلالاته، وكيف أن الوعى هو البصيرة التى من خلالها تتقدم الحضارات، كما تعالج هذه الدراسة قضية التنبؤ بالأحداث المستقبلية من خلال فهم الأحداث المعاصرة والماضية. كما يعالج أيضًا أثر الوعى التاريخى على قضايا التاريخ، وكيف أسهم ذلك الوعى فى العديد من المواقف التى أسهمت فى تجنيب الأمة الإسلامية الكثير من العثرات، وكذلك أثر قلة الوعى فى حالة التراجع التى عاشتها وتعيشها الأمة.

وتأتى دراسة أخرى لتتناول التطورات التى شهدتها إمارة الشارقة خلال الفترة من ١٩٦٥-١٩٧٢، والتى حكمت من قبل الشخ خالد بن محمد القاسمى، والذى دخلت الإمارة فى عهده حقبة جديدة ومتميزة، شهدت الكثير من التطور، وغدت تلك النهضة الأساس الذى سارت عليه مشاريع التقدم فى الإمارة فى السنوات اللاحقة، إذ شهدت الشارقة فى عهد الشيخ خالد نهضة فى جوانب الحياة المختلفة بالاعتماد على الجهود الذاتية.

وخلص المؤتمر الى التوصيات التالية:

- تأسيس قاعدة معلومات عربية مشتركة تيسر تبادل المؤلفات والمعلومات العلمية الدولية والإقليمية تستند إلى مراكز بحثية متخصصة فى التاريخ والعلوم السياسية والاجتماعية.

- التركيز على دور الأسرة فى التنشئة الاجتماعية لمواجهة موجة وثورة الاتصالات والتكنولوجيا، من خلال النشرات الإرشادية والتوجيهية للأسر والعائلات بخصوص مخاطر الاستخدام الخاطئ لأدوات التكنولوجيا، وخاصة وسائل التواصل الاجتماعى.
- الاستفادة من العلوم الإنسانية والاجتماعية فى تحقيق التنمية المستدامة من خلال دراسة تجارب الأمم فى العصور السابقة، وتسخير هذه العلوم لخدمة المجتمع ومواجهة تحديات البيئة والحروب والأزمات، باعتبار العنصر البشرى هو أساس عملية التنمية وركيزتها الأولى، ولا يتأتى ذلك إلا بالتعاون بين مؤسسات المجتمع المختلفة، وبين المجتمعات على الصعيد الدولى.
- تزايد الاهتمام بقضايا البحث العلمى باعتباره المحرك الأساسى لتطور المجتمعات وتقدمها.
- مراقبة وسائل الإعلام التى تدعم التطرف، وتشريع قانون يدعم الخطاب الدينى المعتدل.
- رفع الوعى المجتمعى للتأهب لمواجهة الكوارث المناخية والتعامل معها بشكل سريع وفعال، وتوفير المعلومات وتحسين آليات ومنهجيات جمع البيانات وتحليلها لدعم اتخاذ القرار ورسم السياسات المدفوعة بالأدلة، وتنفيذ برامج تنمية القدرات المؤسسية للجهات المسئولة عن الطوارئ والعاملين بها لإدارة الأزمات والكوارث.
- نشر الوعى بأهمية الذكاء الاصطناعى من خلال تبنى المؤسسات الوطنية والدولية المعنية بهذه التقنيات، وعقد ورش علمية،ومؤتمرات للتعريف بماهية الذكاء الاصطناعي، وإبراز تطبيقاته فى مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية فى الوقت الراهن وفى المستقبل.
- تضمين أنشطة وتطبيقات الذكاء الاصطناعى فى مناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية، منذ المراحل الدراسية المبكرة، لجعل الطالب مبتكراً ومبدعًا.
- الاهتمام بقضايا الخصوصية والأمان فى استخدام الذكاء الاصطناعى فى العلوم الإنسانية ومعالجة كميات ضخمة من البيانات الشخصية. بالإضافة إلى وضع إطار قانونى وسياسات صارمة لحماية خصوصية البيانات وضمان سلامتها من الوصول غير المصرح به أو الاستخدام السيئ.
- تعزيز الوحدة الوطنية، الأمر الذى يتطلب تفعيل دور المؤسسات التربوية والإعلامية والدينية، وتحقيق العدالة والمساواة والتصدى بكل حزم لكل محاولة لإضعاف الوحدة الوطنية.